

المباخنة الأولى: مقدمة حول التحليل المالي

نشأ التحليل المالي في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين خلال فترة الكساد الاقتصادي الكبير وما نتج عنه من انهيار عديد المؤسسات وإفلاسها وظهور عمليات الغش والخداع، مما جعل الحاجة ملحة إلى كشف البيانات المالية لمختلف هذه المؤسسات والشركات بما يساعد على تأمين مختلف التعاملات المالية.

وقد كان اهتمام التحليل المالي منصباً في البداية على

ومع تطور الأنماط الاقتصادية والمالية وبروز مفاهيم وأهداف جديدة للمؤسسة الاقتصادية، وازداد التحليل المالي ذلك في كل مرحلة من مراحل هذا التطور ونمت بالتالي أدوات وأساليب تسير تلك المرحلة.

وفيما يلي سنستعرض النقاط التالية:

- ماهية التحليل المالي: المفهوم والتطور التاريخي
- أهمية وأهداف التحليل المالي
- منهجية التحليل المالي والأطراف المهتمة به

أولاً- ماهية التحليل المالي: المفهوم والتطور التاريخي:

1- مفهوم التحليل المالي:

تناولت التحليل المالي عدة تعاريف منها:

"هو عملية الهدف منها القيام بتشخيص للمؤسسة عن طريق: قياس مردوديتها، مستوى مديونيتها وقدرتها على السداد، تقدير التوازن بين مجموعات عناصر الأصول والخصوم في الميزانية، إجراء جميع التقييمات الضرورية لضمان استمرار المؤسسة"¹

"هو عبارة عن عملية معالجة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل"²

¹ Chantal Buissart et M.Benkaci, Analyse financière conforme au SCF, Berti éditions, Alger, 2011, p3

² (الحياي) وليد ناجي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص13.

" عبارة عن عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكلية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى والتي يتم استخدامها بعد ذلك في تقييم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرارات"¹

"هو عبارة عن عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية، إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما إلى أرقام ونسب مئوية وإيجاد ارتباطات ما بين تلك الأرقام ومن ثمة اشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة في اتخاذ القرارات المناسبة وبالتالي تطوير عملياتها وتحقيق الأهداف التي تسعى لتحقيقها"²

وكخلاصة لذلك فإن التحليل المالي هو مجموعة من الطرق والإجراءات والتطبيقات التي تستجيب لحاجة أصحاب القرار داخل وخارج المؤسسة ومختلف المتعاملين معها في معرفة الأداء المالي للمؤسسة ماضياً وحاضراً وما يتوقع لها مستقبلاً من خلال المخاطر التي تتهددها والفرص الممكنة وكيف ستتعامل معها.

فهو وسيلة أساسية في تشخيص الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة والتخطيط المستقبلي، حيث يتم فيه دراسة وفحص المركز المالي لهذه المؤسسة بالاستعانة بمجموعة من البيانات والمعلومات التي تقدمها بعض الوثائق المحاسبية والمالية فيها واستخراج مجموعة من النسب والمؤشرات وإعطاء تفسيرات من خلالها بما يكشف عن مواطن القوة والضعف في مركزها المالي وبما يفيد في اتخاذ القرارات المستقبلية.

II - التطور التاريخي للتحليل المالي:

مر التحليل المالي منذ ظهوره بالكثير من التطورات والتغيرات التي جاءت نتيجة لتغير ظروف المحيط الاقتصادي وارتبطت بعض التطورات بأحداث اقتصادية هامة، ونمايز في هذا الصدد بين أربعة مراحل كالتالي:

المرحلة الأولى: مخاطر الحقوق (مابعد أزمة الكساد لسنة 1929):

عرفت هذه المرحلة إفلاس عديد المؤسسات ما جعل اهتمام الإدارة المالية ينصب على:

- إجراءات الإفلاس ووضع قواعد تسيير سوق الأوراق المالية،

¹ صابر تاج السر محمد عبد الرحمان الكنزي، التحليل المالي: الأصول العلمية والعملية، خوارزم العلمية، جدة، 2015، ص39
² نعيم نمر داوود، التحليل المالي، دراسة نظرية تطبيقية، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 10-09

- التركيز على المخاطر البنكية،
- التركيز على عنصري الأصول والخصوم
- تميز التحليل المالي في هذه المرحلة بـ:
- الميزانية متمثلة في مجموع الأصول والخصوم وترتكز على منظور السيولة،
- إهمال التقديرات والتوقعات والاعتماد بشكل رئيسي على الميزانية
- أدوات التحليل المالي المستخدمة:
- رأس المال العامل،
- نسب السيولة،
- القدرة على التمويل الذاتي،
- القدرة على السداد،
- نسب الاستقلالية المالية

المرحلة الثانية: تحليل المخاطر الصناعية (بداية من سنوات 1970):

ركزت الإدارة المالية في هذه المرحلة على عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة بسبب:

- مخاطر الاستثمار الناتجة عن مخاطر الاستدانة،
- انخفاض معدل الفائدة الحقيقي بفعل ارتفاع معدل التضخم وإدماجه (عنصر التضخم) في تحديد مخاطر الاستدانة،

تميز التحليل المالي في هذه المرحلة بـ:

- استخدام عنصر الاحتياجات المالية بدل الأصول والموارد بدل الخصوم، أي ظهور مفهوم الميزانية المالية بدلا من المحاسبية،
- ظهور البعد الوظيفي للمؤسسة، باعتبارها وحدة اقتصادية تتشكل من وظائف الاستغلال، الاستثمار والتمويل،
- الهدف الرئيس يتمثل في تمويل النمو في النشاط

أدوات التحليل المستخدمة:

- الاحتياج في رأس المال العامل،

- الميزانية الوظيفية مع التفريق بين رأس المال العامل والخزينة،
- جدول الاستخدامات والموارد،
- فائض خزينة الاستغلال

المرحلة الثالثة: التحليل المالي ضمن اقتصاد السوق (نهاية الثمانينات):

عرفت هذه المرحلة الاهتمام بقيمة المؤسسة بسبب:

- ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي،
- اشتداد المنافسة وظهور مخاطر البقاء،
- انتشار تمويل الاحتياجات المالية اعتمادا على الأسواق المالية

تميز التحليل المالي في هذه المرحلة بـ:

- تحليل حسابات النتائج،
- ظهور منهج تحليلي شامل: صناعي، تجاري ومالي

أدوات التحليل المستخدمة:

- الفائض الإجمالي للاستغلال،
- النتائج: النتيجة الاقتصادية، الجارية، الصافية ...
- الأصول الاقتصادية والمردودية الاقتصادية،
- أثر الرافعة المالية والإجمالية،
- أثر المقص، النقطة الميتة والأرصدة الوسيطة للتسيير

المرحلة الرابعة: تحليل القيمة (ابتداء من التسعينات):

عرفت هذه المرحلة:

- تطور النظرية المالية من خلال ارتكاز القرارات المالية على القيمة،
- استخدام تكنولوجيا الإعلام الآلي وتطور مناهج المحاكاة والتقديرية المالية بعيدة المدى،
- زيادة دور المساهمين في القرارات المالية

تميز التحليل المالي في هذه المرحلة بـ:

- عدم الاعتماد على الجوانب المحاسبية فقط في التحليل،
- سيطرة منظور القيمة على التحليل،

أدوات التحليل المستخدمة:

- فائض خزينة الاستغلال،
- فائض الخزينة المتاح،
- جدول تدفقات الخزينة،
- معدل المردودية المالية المرتكز على سوق المال

ثانياً- أهمية وأهداف التحليل المالي:

1- أهمية التحليل المالي:

- قياس مردودية وسيولة المؤسسة وقدرتها على السداد في المدى القصير أو في المدى الطويل (ملاءة مالية: قدرة المؤسسة على سداد ديونها في المدى المتوسط والطويل)
- إعداد التوقعات المالية في المدى القصير والطويل،
- التخطيط المالي والوصول إلى مؤشرات توجيهية تحكم نشاط المؤسسة وهذا ما يسهل أيضا عملية الرقابة المالية وحصر مستويات الأداء والانحرافات.

2- أهداف التحليل المالي:

- هنالك العديد من الأهداف التي يسعى إليها المحلل المالي منها:
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة،
 - تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض،
 - تقييم السياسة المالية والتشغيلية المتبعة،
 - الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة،
 - التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة،
 - تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة،
 - الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم وتصحيح الانحرافات
 - معرفة وضع المؤسسة ضمن القطاع الذي تعمل فيه،

ثالثاً - منهجية التحليل المالي والأطراف المهتمة به:

1- منهجية (خطوات) التحليل المالي:

لكي يكون لدينا حكم على الوضعية المالية للمؤسسة نستخدم العديد من أدوات التحليل المالي وللوصول إلى هذه الحقيقة نتتبع الخطوات التالية:

1-1- المرحلة التمهيديّة:

من أجل إعطاء نظرة شاملة للمؤسسة نستعين بالتشخيص الاقتصادي قبل البدء في عملية التحليل المالي وهذا لإعطاء نتائج أكثر مصداقية من خلال تحديد بعض الجوانب المتعلقة بالمؤسسة وذلك من خلال:

- قطاع النشاط الذي تنشط فيه المؤسسة،
- الحصة السوقية للمؤسسة ودراسة اتجاهها وتطورها،
- معدل نمو رقم الأعمال،
- دراسة المخاطرة سواء كانت المالية منها أو الاقتصادية ومدى تأثير المنافسة على ذلك،
- الوضعية العامة للاقتصاد في البلاد محل النشاط

1-2- فحص القوائم المالية: وذلك من خلال:

أ) تحليل جدول حساب النتائج: تطور التكاليف، الإيرادات، الأرصدة الوسيطة للتسيير، قدرة التمويل الذاتي ...

ب) تحليل الميزانية المالية: دراسة تطور الهيكل المالي والوقوف على التوازنات المالية، دراسة خزينة وسيولة المؤسسة، دراسة النسب المالية...

ت) دراسة الملاحق: والتي تعطينا توضيحات أكثر عن التغيرات الحاصلة في القوائم المالية الأخرى

ث) دراسة جداول التمويل وتدفقات الخزينة: حيث يتم من خلالها دراسة تدفقات أنشطة كل من الاستغلال، الاستثمار والمويل، تحليل إمكانيات التمويل الدائمة والقصيرة مقارنة مع احتياجاتها، تطور خزينة المؤسسة.

1-3- إعداد جدول القيادة: ويتم في هذه المرحلة الوصول إلى إعداد أهم المؤشرات التي من خلالها يكون لدينا حكم وتشخيص للوضع المالية (يستفاد منها لأغراض التخطيط والرقابة المالية)

1-4- إعداد التوقعات المالية: سواء كانت في المدى القصير (سيولة مثلا) أو المدى المتوسط والطويل (النمو المنتظر، توقعات المخاطرة الاقتصادية والمالية...)

2- الأطراف المهمة بالتحليل المالي:

أ) المؤسسة ومتعاملها: المسيرين، مجلس الإدارة، الأجراء والعمال ...

فالمسيريون وأعضاء مجلس الإدارة يهتمون عادة بقدرة المؤسسة على الاستمرار والنمو واحتمالات تغيير قطاع النشاط، كما يعتبر التحليل المالي أيضا والمؤشرات الناتجة عنه موجهة أو عاملا في تحديد الخيارات الاستراتيجية للمؤسسة،

كما أن العمال والأجراء يبرز اهتمامهم بالتحليل المالي من اهتمامهم بمصائر وظائفهم ومستويات أجورهم وحصصهم من عوائد المردودية الخاصة بالمؤسسة

ب) المستثمرون والدائنون: المساهمون، أصحاب السندات، البنوك والمؤسسات المالية ...

فالمستثمرون والمساهمون يهتمون بالمخاطر والعوائد المتعلقة بالأسهم، بينما يهتم المقرضون أو الدائنون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها

ت) الوسطاء الماليون: مؤسسات الوساطة المالية، المحللون الماليون، المحققون الخارجيون، المدققون ...

ث) أطراف أخرى: الدولة، المنافسون، العملاء ...

فالدولة ومصالحها تهتم بالتحليل المالي في تحديد نصيب الدولة من القيمة المضافة للمؤسسة، كما تستعين بمؤشرات في رسم السياسة الاقتصادية والمالية والجبائية وإعادة توجيه الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وكذا يعد من البيانات الإحصائية في تحديد الدخل القومي وتقييم كفاءة النسيج الاقتصادي العام للبلد.

كما يهتم المنافسون الآخرون للمؤسسة بمؤشرات المالية لمعرفة قدراتها التنافسية وتحديد الاستراتيجية التنافسية المناسبة لذلك

ويهتم العملاء في المقابل بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل